

نشطاء يسخرون من دعوة وزير إماراتي لحظر جرائم القتل السيبراني "بينما يعاني أناس في العالم الحقيقي"



عمر العلماء متحدثًا في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس سويسرا

ترجمة خاصة - الإمارات 71

تاريخ الخبر: 2022-06-02

سخر نشطاء في حقوق الإنسان بدعوات وزير الذكاء الاصطناعي عمر سلطان العلماء بشأن حظر جرائم القتل السيبراني "بينما يعاني أناس حقيقيون على أرض الواقع"، مشيرين إلى أن الهدف الحقيقي للدولة هو دفع التشريعات التي من شأنها كبح المعارضة في العالم الافتراضي الناشئ حديثاً، وفقاً لموقع "ميدل إيست آي".

والأسبوع الماضي، صعد وزير الذكاء الاصطناعي في الدولة، عمر سلطان العلماء، على

منصة المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بسويسرا ، للتحذير من "جرائم القتل السيبراني" قائلاً: "إذا أرسلت لك رسالة نصية على WhatsApp ، فهي رسالة نصية، أليس كذلك؟" "قد يرهبك ذلك - ولكن إلى درجة معينة لن يخلق ذكريات أنك ستصاب باضطراب ما بعد الصدمة منه".

وأضاف "ولكن إذا جئت إلى Metaverse وهو عالم واقعي نتحدث عنه في المستقبل، وأقتلك حقًا، وترى ذلك.. يأخذك في الواقع إلى حد معين حيث تحتاج إلى فرض في جميع أنحاء العالم لأن الجميع متفوقون على أن بعض الأمور غير مقبولة".

و"ميتافيرس" هو مصطلح واسع يشير إلى حد كبير إلى العوالم الافتراضية التي لا تزال موجودة بعد الوقت الذي يقضيه المستخدم في تسجيل الدخول إليها، ويمكن استخدامها للإشارة إلى ألعاب الفيديو بالإضافة إلى الواقع المعزز الذي يجمع بين جوانب كل من العالم المادي والرقمي .

في حين لم يتم الإبلاغ عن هذه التصريحات على نطاق واسع، إلا أنها دق ناقوس الخطر بين النشطاء الذين قالوا إنه بينما كانت الإمارات تناول حظر الأذى الافتراضي، استمرت في إيذاء النشطاء والمعارضين جسديًا في العالم الحقيقي.

وقالت الناشطة السعودية لينا الهذلول، رئيسة قسم الرصد والتواصل في منظمة القسط لحقوق الإنسان "المفارقة في ذلك هي أنها (الإمارات) تستخدم قوانين جرائم إلكترونية غامضة لمعاكبة المدافعين عن حقوق الإنسان ، وتريد استخدام قوانين حقيقية لمعاكبة جرائم ميتافيرس".

وأضافت في تصريحات عُلاما كشفت الازدواجية الإماراتية: "يجب عليهم أولاً التفكير في كيفية معاملتهم للناس في العالم الحقيقي والتأكد من عدم استخدام قوانين الجرائم الإلكترونية لمقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان. يجب تطبيق حقوق الإنسان أولاً في العالم الحقيقي".

من جانبه، قال خالد إبراهيم، الشريك المؤسس والمدير التنفيذي لمركز الخليج لحقوق الإنسان، إن التعليقات كانت نفاق ، حيث كانت الإمارات تطالب بتشريع ضد القتل في "ميتافيرس"، بينما تسجن النشطاء وتضعهم في ظروف سجن قاسية.

وقال في تصريح لموقع "Middle East Eye ميدل إيست آي": "تُستخدم تشريعات ، مثل قانون الجرائم الإلكترونية ، وقوانين أخرى ، لسجن النشطاء".

وأضاف: "في السجن، يعاملون معاملة سيئة للغاية ، فقط لأنهم طالبوا بقليل من الاحترام ، فضلاً عن الحقوق المدنية والإنسانية للمواطنين".

كما أعرب النشطاء عن مخاوفهم من أن الدعوة إلى حظر سلوك معين في العوالم الافتراضية يمكن أن تكون واجهة لزيادة جهود الإمارات لكبح المعارضة في الفضاء الإلكتروني بشكل عام.

ومنذ انتفاضات الربيع العربي عام 2011، استخدمت الإمارات مجموعة من أدوات الأمن السبراني لاستهداف النشطاء السياسيين والحقوقيين، وفقاً لموقع "ميدل إيست آي".

وسنت أبوظبي، قوانين الجرائم الإلكترونية في عام 2012 ، والتي قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنها أغلقت آخر مجالات حرية التعبير في البلاد.

ووقالت هيومن رايتس ووتش إن القانون يحتوي على لغة غامضة توفر الأساس القانوني لسجن الأشخاص الذين "ينتقدون كبار المسؤولين ، أو يطالبون بالإصلاح السياسي ، أو ينظمون مظاهرات غير مرخصة".

وقال حمد الشامسي، المدير التنفيذي لمركز الإمارات للدفاع عن معتقلي الرأي، إن "التعليقات التي تم الإدلاء بها حول ضبط الأمن في Metaverse تبدو وكأنها امتداد لهذه القوانين، ومحاولة لتأسيس موطئ قدم أمني خاص بها في فضاء الواقع الافتراضي الناشئ حديثاً.

وقال الشامسي لموقع Middle East Eye ميدل إيست آي: "إن تحريم 'القتل الافتراضي' في ميتافيرس سيمنح الإمارات الحق في مراقبة عالم ميتافيرس".

وتابع: "الغرض من هذا البيان ليس مكافحة الجريمة ، ولكن هو مقدمة للرقابة على شركة Metaverses. فهم يستخدمون برامج التجسس بحجة مكافحة الإرهاب مضيفاً "إنهم مهووسون بالسيطرة على كل شيء ومشاهدته".

حملة علاقات عامة أخرى؟

وقال الشامسي إنه بدلاً من القلق بشأن ما يحدث في الواقع الافتراضي ، "كان يتمنى أن يهتم الوزير" بمعاملة المعتقلين مثل أحمد منصور، وحرمانهم من الرعاية الطبية ونقلهم إلى زنزانة أصغر انتقاماً للحدث علناً ضد أوضاع سجنه. .

واعتقل منصور، وهو ناشط بارز احتج على الرقابة على الإنترنت والمراقبة والقمع، في عام 2017 لخرقه قانون الجرائم الإلكترونية في الإمارات، ويقضي عقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات.

وفي السنوات الأخيرة ، ورد أن الإمارات استخدمت أيضاً برامج تجسس لاستهداف زوجة الكاتب الصحفي جمال خاشقجي، وكذلك لجين الهذلول، وحتى الأميرة التي حاولت الفرار من البلاد. وتنفي أوظبي أنها استخدمت برامج تجسس في هذه الحالات.

وقالت الهذلول إن تصريحات العلماء مرتبطة بحملة العلاقات العامة الإماراتية، وكانت محاولة لإظهار أن الدولة متسامحة ومهتمة بحقوق الإنسان.

وتابعت: "إنها مجرد طريقة لمحاولة الظهور وكأنهم تقديميون وأنهم يفكرون قبل الجميع. ولكن في نهاية المطاف ، في العالم الحقيقي ، يعاني الأشخاص الحقيقيون في الإمارات العربية المتحدة بسبب القوانين التي تقاضي قالت.

ووفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2021 ، أنفقت الإمارات مليارات الدولارات على "شركات العلاقات العامة والمشاهير والفنانين والشخصيات الرياضية لتبييض سجلهم الحقوقي الرهيب".

كما تمكنت أبوظبي من الحفاظ على صورة إيجابية داخل المؤسسات الدولية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، التي عينت رئيساً لها أحمد ناصر الرئيسي، المفتش العام لوزارة الداخلية.

ويتهم رئيسي بتعذيب معتقلين في الإمارات ويواجه حالياً دعوى قضائية بشأن مزاعم التعذيب والاعتقال التعسفي لمواطنين بريطانيين.

وقالت الهذلول: "إن هذه الأنواع من المحادثات أو هذا النوع من المبادرات التي لديهم ، مثل وجود قوانين خاصة بميتافيرس إلى آخره ، هو في الحقيقة لصرف الانتباه عن المشاكل



الحقيقية والاتهامات الحقيقية التي يشكو منها المجتمع الدولي والمجتمع المدني".



UAE71NEWS